Colliers

Accelerating success.

التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: تحوّل الطلب تماشياً مع رؤية المملكة 2030

تقرير السوق – 2023/2022 – سلسلة المعرفة (12)

كوليرز لخدمات التقييم والاستشارات التعليمية

يركز فريق كوليرز لخدمات التقييم والاستشارات التعليمية على تقديم الخدمات للشركات المرتبطة بالعملية التعليمية (الشركات التشغيلية) والعقارات (الشركات العقارية)، انطلاقاً من الاستشارات التشغيلية المعقدة ووصولاً إلى الاستشارات العقارية ذات الصلة.

وتمتلك المجموعة الخبرات والمعارف اللازمة لتقديم حلول مستقبلية ومبتكرة للتحديات المرتبطة بقطاع التعليم حيث تُقاس درجة النجاح من خلال تقديم رعاية عالية الجودة وفعالة من حيث التكلفة.

الخدمات التي يقدمها فريق كوليرز لخدمات التقييم والاستشارات التعليمية:

- التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الأعمال
- دراسات الأثر الاقتصادي
- التخطيط الأكاديمي
- دراسات السوق والتنافسية
- تحليل مناطق الجذب
- اختيار الموقع
- إعداد دراسات الجدوى المالية
- النمذجة المالية والتجارية
- دراسات السوق وإجراءات العناية الواجبة التجارية
- تقييم الأراضي والممتلكات
- تقييم العلامات التجارية والأعمال
- المساعدة في عمليات الاندماج والاستحواذ
- استشارات جانبي الشراء / البيع
- استشارات البيع وإعادة التأجير
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- الخصخصة
- اختيار المشغلين
- التفاوض على العقود
- شراء الأراضي / العقارات
- إدارة الأصول
- إدارة الأداء
- استبيانات المقارنة المعيارية للقطاع

مقدمة

يعدّ قطاع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وبشكلٍ مشابه لقطاع التعليم من مرحلة رياض الأطفال وحتى التعليم الثانوي (K12)، أكبر سوق تعليم غير مختلط في منطقة الخليج العربي. وبناءً على تقديرات كوليرز، سجّل ما يقرب من 1.97 مليون طالب في عام 2022 في المملكة العربية السعودية، منهم 105,059 (5%) فقط في القطاع الخاص وحوالي 1.87 مليون طالب (95%) في القطاعين العام وشبه العام، ما يشير إلى هيمنة القطاع العام على قطاع التعليم العالي. ومن المتوقع أن يشهد هذا التوجّه تغييرات تدريجية تزامناً مع سعي الحكومة إلى تفعيل دور المؤسسات التعليمية الخاصة بالقطاع في محاولة لتعزيز دورها تدريجياً من مزود خدمة إلى جهة منظمة وميسّرة، ما يوفر فرصاً جديدة للقطاع الخاص في السوق السعودية، أكبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

ويشهد قطاع التعليم العالي مرحلة تحوّل هامة في ظل إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، بهدف مواءمة حصائل التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

وتضمن بعض العوامل التي تعزز سوية الطلب على التعليم العالي وتساهم بإعادة تعريف ديناميكيات التعليم العالي في الدولة زيادة الدخل وتغيير الخصائص الديموغرافية والتنويع الاقتصادي بهدف تقليل الاعتماد على البتروكيماويات ومتطلبات السعودة والجهود الرامية إلى تحسين جودة التعليم في المملكة من خلال استقطاب المؤسسات الدولية التي تجتذب معظم الشباب السعودي لمتابعة تعليمهم العالي.

ويشير تقرير كوليرز بعنوان التعليم العالي في المملكة العربية السعودية – تحوّل الطلب تماشياً مع رؤية المملكة 2030؛ التقرير الثاني عشر في سلسلة المعرفة، إلى الحجم الحالي والمتوقع لسوق التعليم العالي في المملكة بحلول عام 2030، إضافةً إلى تقدير عدد المقاعد الإضافية المطلوبة بحلول ذلك الوقت. كما يسلط التقرير الضوء على فرص السوق من منظور المستثمرين والمطورين والمشغلين.

ويقدم فريق كوليرز لخدمات التقييم والاستشارات التعليمية خدماته إلى العديد من المستثمرين والمشغلين المحليين والإقليميين والدوليين في جميع أنحاء المنطقة من أجل تسهيل عملية تطوير المشاريع الحالية والجديدة؛ وإعادة تطوير وهيكلة مرافق التعليم العالي الحالية؛ إلى جانب مساعدة المستثمرين والمشغلين في استكشاف خيارات الاستثمار المتاحة لتطوير سوق التعليم العالي في المملكة.

التعداد السكاني في المملكة العربية السعودية

وصل عدد سكان المملكة العربية السعودية إلى حوالي 36.8 مليون نسمة في عام 2022 (61% من المواطنين و39% من الوافدين)، مقارنةً بـ 30.7 مليون نسمة في عام 2014، بمعدل نمو سنوي مركب تزيد نسبته عن 2.3%.

وتتشارك المملكة مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي صدارة الفئة العمرية الشابة لتركيبتها السكانية، مما يغذي الطلب المستدام على قطاع التعليم العالي على المدى الطويل.

ومع نهاية عام 2022، وصل عدد الأفراد ممن تتراوح أعمارهم بين 18 – 24 عاماً إلى 3.8 مليون نسمة (10.3%)، ومن المتوقع ارتفاع هذا العدد إلى 7.1 مليون نسمة (15.7%) بحلول عام 2030، بإجمالي عدد سكان يصل إلى 45 مليون نسمة.

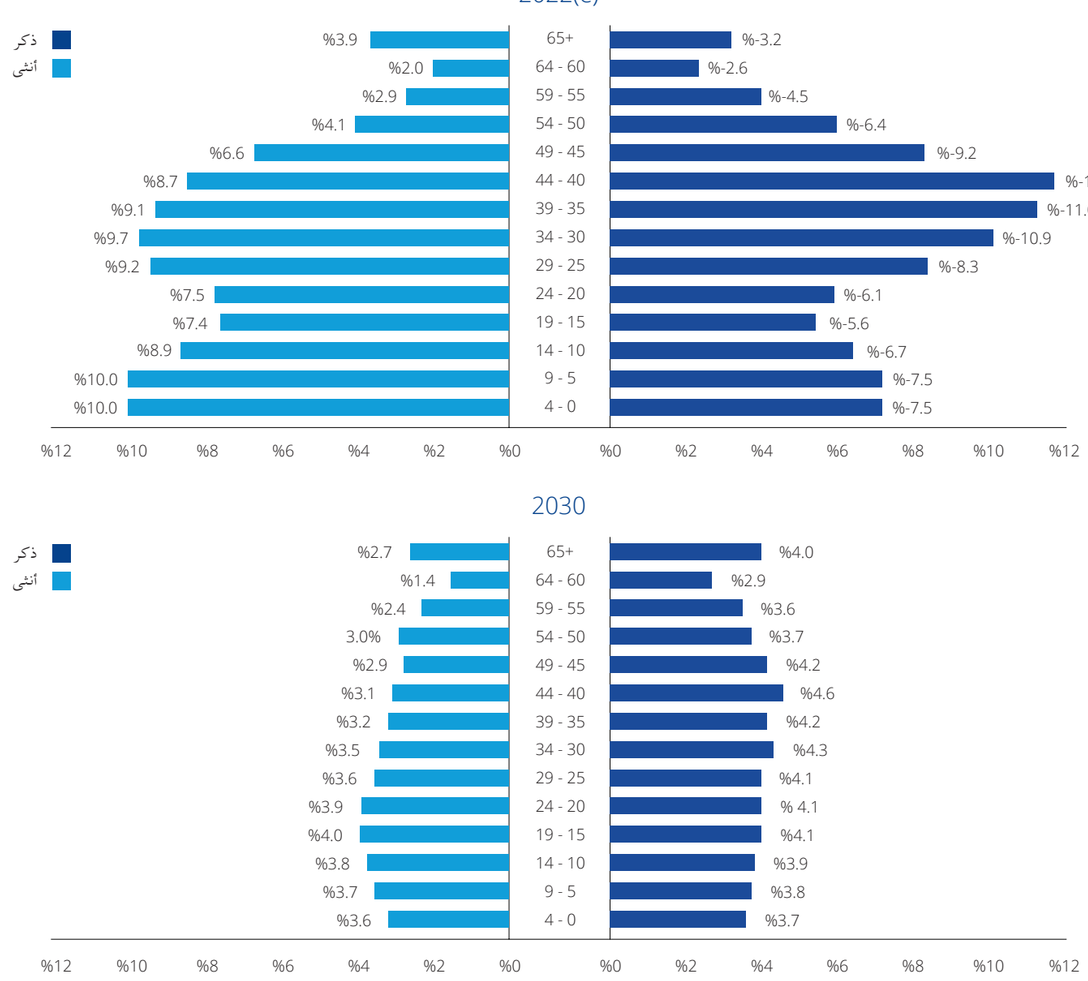

الفئات العمرية في مرحلة التعليم العالي
من ١٨ إلى ٢٤ عام

3.3 مليون طالب ← 4.3 مليون طالب

تنقسم المملكة إلى 12 منطقة إدارية، وتعدّ مكة المكرمة (27%) والرياض (26%) والمنطقة الشرقية (15%) أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان؛ حيث يصل تعدادها السكاني إلى 25.3 مليون نسمة أو، يتركز 69% من إجمالي السكان في هذه المناطق. كما تمتلك محافظتا الرياض وجدة أعلى كثافة سكانية للوافدين بنسب تصل إلى 46.7% و42.8% على التوالي.

توزيع السكان في المملكة العربية السعودية
حسب المنطقة (٢٠٢٢)

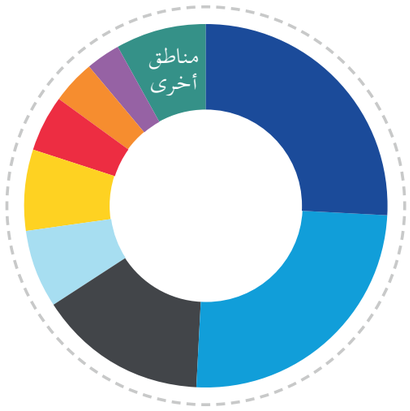

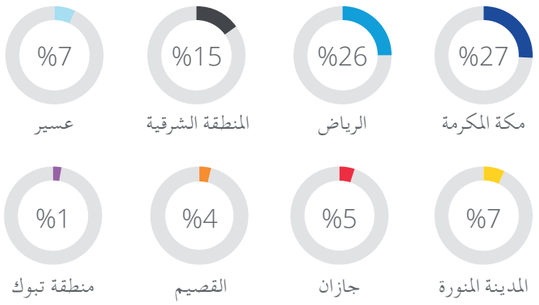

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، تحليلات كوليرز *2022*

إجمالي عدد السكان
(بحسب تقديرات
يوليو 2022)

36.8

الكثافة السكانية في
المملكة العربية السعودية
(نسمة / كم2)

≈16

عدد السكان
بحسب الجنس

%58 ذكور **%42** إناث

عدد السكان
بحسب الجنسية

%61 سعوديون **%39** وافدون

- **التسجيل** : التحق 1.72 مليون طالب، من أصل 3.5 مليون نسمة من السكان، ممن تتراوح أعمارهم بين 18-24 عاماً بمعاهد التعليم العالي في جميع أنحاء المملكة في عام 2019 (تشير تقديرات كوليرز إلى أن عدد المسجلين بلغ 1.97 مليون في عام 2022)؛ حيث سجّل 95% منهم في مؤسسات القطاع العام. وتعكس تلك الأرقام هيمنة القطاع العام على قطاع التعليم العالي نظراً للخدمات المجانية والمستويات التعليمية الأكثر جودة التي يقدمها مقارنةً بالقطاع الخاص، بالإضافة إلى ارتفاع فرص حصول الخريجين من إحدى مؤسسات القطاع العام على وظيفة في القطاعين الخاص والعام

- **ديناميكيات السوق** : تشير الأرقام إلى أن معدل التحاق الطالبات الإناث (54%) يفوق معدل التحاق الطلاب الذكور، بينما تصل نسبة التحاق الطلاب الذكور بالمؤسسات الحكومية الأخرى التي تقدم برامج تقنية أو مهنية أو عسكرية إلى (86%). وتحظى برامج الأعمال والإدارة في الجامعات الحكومية بشعبية أكبر لدى الطلاب، حيث تصل نسبتها إلى 21%. ويظهر التوزع السكاني في المنطقة أن ما يقارب من 72% من الطلاب يتركزون في أربع محافظات، وهي الرياض ومكة المكرمة والمحافظات الشرقية والمدينة المنورة

- **النظرة المستقبلية** : تركز المساعي الحكومية في المملكة، كجزء من خطط التحوّل الاقتصادي، على تعزيز دور القطاع الخاص في مجال التعليم، بما في ذلك التعليم العالي، من أجل تلبية الطلب المستقبلي. وتشير توقعات كوليرز إلى حاجة المملكة لأكثر من 0.9 مليون مقعد إضافي في قطاع التعليم العالي بحلول عام 2030

مؤشرات التعليم العالي الرئيسية (2022)

طالب مسجّل	جامعة خاصة	جامعة حكومية	حصة الجامعات الخاصة في السوق	المسجلون في برامج البكالوريوس	يتركز عدد الطلاب في أربع مناطق
1.97 مليون	*50	*45	%57.1	%91	%72

المصدر: وزارة التعليم، تحليلات كوليرز *2022*

* بناءً على إحصائيات عام *2019* في ظل عدم وجود بيانات أحدث، بينما تستند الإحصاءات الأخرى إلى تقديرات كوليرز

لمحة تفصيلية عن سوق التعليم العالي

أبرز الجهات الرائدة في السوق

- بلغ إجمالي الطلاب في مؤسسات التعليم الحكومي 1.6 مليون طالب، وسجلت الجامعات الحكومية الخمس الأبرز حوالي 779 ألف طالب في عام 2019، ما يمثل 48% من إجمالي الطلاب المسجلين بالجامعات الحكومية. وجاءت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في صدارة الجامعات الأكبر في المملكة العربية السعودية من حيث عدد الطلاب المسجلين؛ حيث سجلت 227,152 طالب
- بلغ إجمالي الطلاب في مؤسسات التعليم الخاص 93,328 طالب، وسجلت الجامعات الخاصة الخمس الأبرز حوالي 44 ألف طالب في عام 2019، ما يمثل 48% من إجمالي الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة. وجاءت الجامعة العربية المفتوحة بالرياض في صدارة الجامعات الخاصة من حيث عدد الطلاب المسجلين؛ حيث سجلت 14,500 طالب

الجامعات الحكومية الخمس الأوائل من حيث عدد الطلاب المسجلين في عام 2019

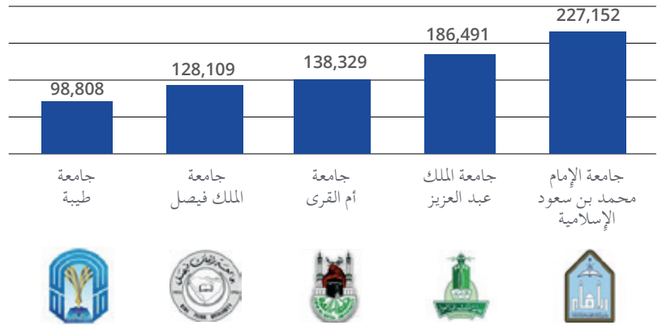

الجامعات الخاصة الخمس الأوائل من حيث عدد الطلاب المسجلين في عام 2019

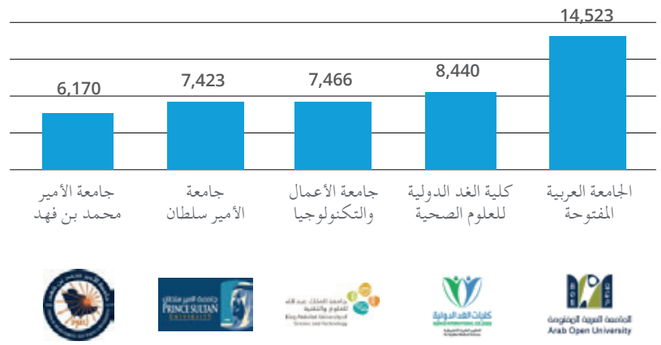

المصدر: وزارة الاستثمار السعودية، تحليلات كوليرز *2022*

يتركز حوالي 72% من الطلاب المسجلين في أربعة مناطق

عرض السوق فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي

- بلغ إجمالي مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية 95 مؤسسة في عام 2019
- تركز حوالي 70% من الطلاب المسجلين في أربعة مناطق، وهي الرياض ومكة المكرمة والمحافظات الشرقية والمدينة المنورة
- ضم منطقة الرياض 20 مؤسسة تعليم عالي تشكل نسبة 21% من إجمالي عدد المؤسسات. وبشكل عام، يتركز العرض بنسبة (66%) في مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية

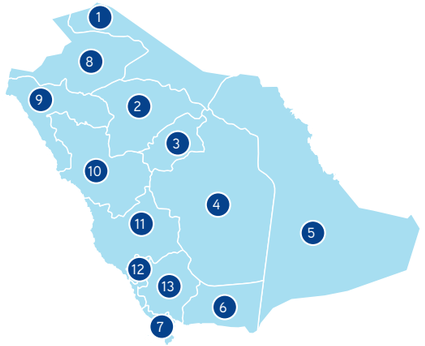

1 منطقة الحدود الشمالية	2 حائل	3 القصيم	4 الرياض
28,979 / 2	42,252 / 3	96,519 / 9	468,808 / 20
5 المنطقة الشرقية	6 نجران	7 جازان	8 الجوف
237,448 / 16	25,830 / 2	77,915 / 2	33,493 / 2
9 تبوك	10 المدينة	11 مكة	12 الباحة
50,365 / 4	110,194 / 7	425,686 / 21	27,961 / 3
13 عسير			
102,228 / 5			

المصدر: وزارة الاستثمار السعودية، تحليلات كوليرز *2022*
ملاحظة: التحليلات لا تتضمن الجامعات الأخرى (المهنية والتقنية)

رؤيـــة VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

تتوقع كوليرز تحوّل الطلب من الاختصاصات التقليدية إلى الذكاء الاصطناعي وعلوم الروبوتات والطاقة النووية والطاقة المستدامة والطاقة المتجددة والطاقة الشمسية وما إلى ذلك، متأثراً ببرامج التحوّل الاقتصادي والتنويع في إطار رؤية المملكة 2030 والتوجه نحو السعودة التي من شأنها أن تحفز الطلب على التعليم العالي.

كما تشير التوقعات إلى تحوّل الطلب نحو دراسات البحث والتطوير القائمة على الأدلة مع مراعاة برامج التحوّل الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030 وديناميكيات السوق المتغيرة، بدلاً من مجالات الدراسة التقليدية لتخطي حالة عدم المواءمة بين شهادات وكفاءات الأفراد ومتطلبات سوق العمل».

منصور أحمد

المدير التنفيذي لكوليرز – منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا
الرعاية الصحية والتعليم والشراكات بين القطاعين العام والخاص

رؤية المملكة 2030 : التنويع الاقتصادي وتأثيره على الطلب فيما يتعلق بالتعليم العالي

الاختصاصات الأكثر طلباً في عام 2022

إدارة الأعمال والقانون

عدد الطلاب المسجلين : 533,352
النسبة : 27%
معدل النمو السنوي المركب لخمس سنوات : 6.1%

العلوم الإنسانية

عدد الطلاب المسجلين : 434,583
النسبة : 22%
معدل النمو السنوي المركب لخمس سنوات : 2.7%

العلوم الطبيعية

عدد الطلاب المسجلين : 158,080
النسبة : 8%
معدل النمو السنوي المركب لخمس سنوات : 5.2%

الصحة والعافية

عدد الطلاب المسجلين : 118,523
النسبة : 6%
معدل النمو السنوي المركب لخمس سنوات : 2.5%

المصدر : وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية *2019*، تحليلات كوليرز *2022*
ملاحظة : التحليلات لا تتضمن البرنامج الرئيسي كونه غير محدد بوضوح في الإحصاءات المقدمة .

تغيرات الطلب المستقبلي نتيجة للتنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030

من المتوقع أن تحفز خطط التحوّل والتنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030 الطلب على التعليم العالي بشكل كبير. وعلى الرغم من ذلك، فإن التوزيع الحالي في طلبات الالتحاقً بالجامعات الحكومية لا يتناسب مع متطلبات سوق العمل نتيجة توجه عدد كبير من الطلاب إلى اختصاصات مثل العلوم الإنسانية والدراسات الإسلامية والعلوم السلوكية.

وتتوقع كوليرز تحوّل الطلب من الاختصاصات التقليدية إلى الذكاء الاصطناعي وعلوم الروبوتات والطاقة النووية والطاقة المستدامة والطاقة المتجددة والطاقة الشمسية وما إلى ذلك. كما تشير التوقعات إلى تحوّل الطلب نحو دراسات البحث والتطوير القائمة على الأدلة مع مراعاة برامج التحوّل الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030 وديناميكيات السوق المتغيرة، بدلاً من مجالات الدراسة التقليدية للحد من حالة عدم المواءمة بين شهادات وكفاءات الأفراد ومتطلبات سوق العمل.

تتوقع كوليرز أيضاً زيادة كبيرة في عروض قطاعات الصحة والضيافة وشركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. واستثمرت المملكة في مشاريع سياحية كبرى، وساهمت في إعادة صياغة اللوائح والقوانين لدعم وتعزيز قطاع السياحة في المملكة. وتضم المبادرات الأخرى التي تندرج في إطار رؤية المملكة 2030، إنشاء مصرف للتنمية الاجتماعية بميزانية قدرها 22 مليار ريال سعودي (ما يعادل 6 مليار دولار أمريكي) لدعم تأسيس أكثر من 70 ألف من المشروعات الصغيرة في القطاع الخاص بحلول عام 2030، الأمر الذي يدعـم ويعزز أنشطة الأعمال التجارية في المملكة. كما تحفز جهود السعودة في مختلف القطاعات الطلب على التعليم العالي. وتتوقع كوليرز مجدداً أن يتركز الطلب في كل قطاع على أسـاس التخصصات الفرعيـة أكثـر من المؤهلات والدرجـات التقليديـة.

تغيرات الطلب المستقبلي نتيجة للتنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030

شهد قطاع الضيافة في منطقة الخليج نمواً كبيراً خلال العقد الماضي، حيث وصل عدد السياح الداخليين إلى 59.7 مليون سائح في عام 2019، بمعدل نمو سنوي مركب يقارب 4.1% بين عامي 2015 و2019. وتشتهر المملكة العربية السعودية تاريخياً بوصفها مركزاً للسياحة الدينية ووجهة حج المسلمين، ولكنها تحرص أيضاً على تطوير إمكاناتها في مجال الترفيه من خلال افتتاح العديد من الوجهات السياحية، مثل العلا والقدية ومشروع البحر الأحمر وغيرها انسجاماً مع رؤية المملكة 2030 التي تركز على تطوير قطاعي الضيافة والسياحة في المملكة.
وفي إطار جهودها لدعم القطاع السياحي، أعلنت حكومة المملكة عن نظام تأشيرات جديد في سبتمبر 2019، وفتح أبوابها أمام السياح الدوليين بقائمة أولية تضم 49 دولة. ويتمثل الهدف بزيادة مساهمة القطاع السياحي بإجمالي الناتج المحلي من 3% حالياً إلى 10% بحلول عام 2030، إلى جانب استقطاب 100 مليون زائر سنوياً في عام 2030 بزيادة عن المعدل الحالي البالغ 40 مليون زائر.
قدرت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالسعودية حجم الاستثمارات اللازمة لتعزيز قطاع السياحة بحوالي 250 مليار ريال سعودي (حوالي 67 مليار دولار أمريكي)، بما في ذلك توفير 500 ألف غرفة فندقية جديدة بحلول عام 2030 مناصفةً بين القطاعين العام والخاص. ومن المتوقع أن توفر هذه المشاريع التنموية حوالي مليون وظيفة للعاملين في القطاع السياحي.
ووفقاً لتقديرات كوليرز، تقدم المملكة في الوقت الحالي ما يقارب 640 ألف غرفة فندقية توفر فرص عمل لحوالي 500 ألف موظف. وتشير التوقعات إلى زيادة عدد الغرف بمقدار 200 ألف غرفة إضافية بحلول عام 2030، مع إنشاء 100 ألف غرفة أخرى في المدن المقدسة، وذلك بفضل المشاريع الكبيرة مثل العلا ونيوم ومشروع البحر الأحمر والجهود الحثيثة لترسيخ مكانة الرياض باعتبارها مركزاً إقليمياً رائداً. وتساعد هذه المشاريع على توفير أكثر من 230 ألف فرصة عمل إضافية للعاملين في قطاعي السياحة والضيافة.
ويشكل الوافدون حالياً نسبةً كبيرةً من الموظفين في قطاعي السياحة والضيافة في كل من المملكة والإمارات، وتعمل نسبة أقل من الخبراء المحليين في الوظائف التقنية على وجه التحديد، مما يستلزم توظيف المواهب المحلية وخبراء قطاع الضيافة لتلبية الطلب المتزايد على القوى العاملة.
وأصدرت المملكة قراراً يقضي بتوظيف ما لا يقل عن 30% من المواطنين السعوديين في قطاعي السياحة والضيافة، انسجاماً مع التوجه نحو السعودة، حيث ينص القرار أيضاً على منح جميع الوظائف الإدارية للمواطنين السعوديين حصراً، علماً أن الوافدين ما زالوا يشغلون الوظائف التقنية. وتشمل الأسواق الرئيسية للقوى العاملة الوافدة كلاً من الفلبيين ومصر وشبه القارة الآسيوية (الهند وباكستان ونيبال).

أطلقت الحكومة، تماشياً مع تزايد الطلب المتوقع ورؤيتها لتحسين قطاعي السياحة والضيافة، مبادرة لتأسيس أكاديميات فندقية مخصصة وتنفيذ برامج لتعليم شؤون السياحة والضيافة في الجامعات الحكومية، من خلال وزارة التعليم (التعليم العالي) والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. وأدت هذه الخطوة إلى إلحاق الضرر بالمؤسسات التعليمية في هذا المجال من القطاع الخاص، لدرجة أن بعض المعاهد الخاصة اضطرت لإغلاق شبكتها التعليمية بشكل جزئي أو كامل.
وانطلاقاً من سعيها لاستقطاب الطلاب إلى مزودي خدمات التعليم في القطاع العام، عمدت الحكومة إلى سحب الدعم المالي المقدم للطلاب السعوديين في المعاهد الخاصة، مما صعّب تحمل تكاليف الدراسة فيها بالنسبة لمعظم الطلاب رغم حصول الطلاب المسجلين على رواتب شهرية، الأمر الذي يؤكد هيمنة القطاع العام على قطاع التعليم في المملكة.
ولم يرتقِ إقبال الطلاب على دراسة التعليم السياحي والفندقي إلى المستويات المطلوبة حتى الآن، حيث أشارت أحدث المعلومات إلى وجود حوالي 5,500 طالب مسجل في الدورات السياحية والفندقية ذات الصلة في مختلف معاهد التعليم العالي بالمملكة، ويشكلون نسبة 0.3% من إجمالي الطلاب المسجلين في جميع معاهد التعليم العالي في السعودية.
وتعاني المملكة من نقص القوى العاملة الذين يمتلكون خبرة تقنية، وتتركز حالات النقص بشكل رئيسي في مجال الطهو والمطبخ والمأكولات والمشروبات والمبيعات، إذ تظهر فئة قليلة جداً من المتقدمين إلى الوظائف ممن يمتلكون المؤهلات الفندقية ذات الصلة، ومعظمهم من الخريجين أو حملة درجة الدبلوم في الاختصاصات الأخرى.
ويتزايد توجه السعوديين نحو البحث عن وظائف في مجال الضيافة وسط نمو الطلب، ولكن ما يفرض مزيداً من التحديات هو نقص المهارات وميول الأفراد مباشرةً نحو الحصول على وظائف إدارية أو في مكاتب العمليات، إذ يفتقر المتقدمون إلى الوظائف عموماً للتدريب الكافي في هذه المجالات.
كما تعد النظرة الاجتماعية الدونية من أفراد المجتمع المحلي للمهن عموماً والوظائف التقنية خصوصاً من بين التحديات الرئيسية التي تعيق التقدم في هذا المجال. وبناءً على النمو المتوقع والطلب المرتبط به على القوى العاملة الماهرة في القطاع، من المرجح أن تكتسب الدورات السياحية والفندقية زخماً أكبر في المنطقة، ولا سيما بين المواطنين المحليين في المملكة بسبب توجه القطاع إلى توفير إمكانيات توظيف أوسع في ضوء نمو الطلب بشكل كبير لتلبية احتياجات أصحاب العمل ومزودي الخدمات. ويجب أيضاً إزالة حاجز النظرة الدونية للمهن والوظائف التقنية من أجل تعزيز قدرة القطاع على استقطاب الأفراد، في حين قد تعاني مؤسسات التعليم الخاصة في السعودية من صعوبات في إيجاد منافس لتكاليف الدراسة في معاهد القطاع العام، مما يستلزم طرح عروض مميزة للغاية وعقد شراكات في القطاع لتسهيل توظيف الخريجين.

رؤية المملكة 2030 : الطلب على متخصصي الرعاية الصحية

- تشكّل الكوادر البشرية أحد المتطلبات الأساسية، التي غالباً ما يتم تجاهلها، لتقديم رعاية صحية عالية الجودة. ويمثل المؤهلون والمتخصصون حجر الأساس في تشغيل المنشآت الطبية، والتي لا تكفي لوحدها لتقديم الخدمات حتى لو كانت مجهزة بأحدث التقنيات الطبية
- تشير التوقعات إلى وصول التعداد السكاني إلى 45 مليون نسمة بحلول عام 2030، مما يتطلب افتتاح منشآت صحية جديدة وتوفير 29 ألف سرير إضافي إلى الأسرّة المتوافرة حالياً والبالغ عددها 47,500 سرير وذلك بناءً على متوسط عدد الأسرّة لكل ألف شخص والذي يبلغ 2.26 في المملكة مقارنةً بـ 2.7 في العالم. ويترتب على هذه الزيادة السكانية ازدياد الطلب على الكفاءات المؤهلة من أطباء وممرضين وصيادلة ومساعدين صحيين
- تقود جهود السعودة التي تبذلها المملكة في قطاع الرعاية الصحية إلى زيادة الطلب على الكفاءات وتخصيص النسبة الأكبر من الوظائف فيها للمواطنين السعوديين. ويبلغ العدد الإجمالي للوافدين العاملين في القطاع الصحي حالياً حوالي 223 ألف متخصص في القطاع الطبي، يشغل الأطباء منهم نسبة 63% وأطباء الأسنان نسبة 47% والممرضين نسبة 57% والمساعدين الصحيين نسبة 18% والصيادلة نسبة 61%
- تواصل المملكة جهودها الرامية إلى اعتماد أحدث التقنيات الطبية، مما ساهم في توجه الطلب نحو الكفاءات الخبيرة بالمجالات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وعلوم الروبوتات الطبية والتسلسل الجيني والدورات التدريبية القصيرة لتعزيز مهارات الأطباء والطاقم التمريضي المؤهل والمساعدين الصحيين استعداداً لتولي المناصب المتخصصة. وتتطلب هذه الجهود تأسيس منشآت إضافية

الطلب على الكفاءات في قطاع الرعاية الصحية

تشير تحليلات كوليرز إلى توزع العدد الإضافي اللازم من الكوادر الطبية العاملة في قطاع الرعاية الصحية بحلول عام ٢٠٣٠ على الشكل التالي:

	أعداد الكوادر العاملة من الوافدين (في عام 2021)	الطلب الإضافي اللازم بحلول عام 2030
عدد الأطباء*: بمعدل 2.9 لكل ألف شخص	32,000	62,500
عدد الممرضين**: بمعدل 5.9 لكل ألف شخص	64,000	116,000
عدد المساعدين الصحيين: بمعدل 3.8 لكل ألف شخص	41,000	24,000
عدد الصيادلة: بمعدل 0.9 لكل ألف شخص	10,000	19,000

* العدد لا يشمل أطباء الأسنان
** العدد يشمل القابلات

طلاب الدراسات العليا السعوديين

أبرز الدول التي يقصدها طلاب الدراسات العليا السعوديين

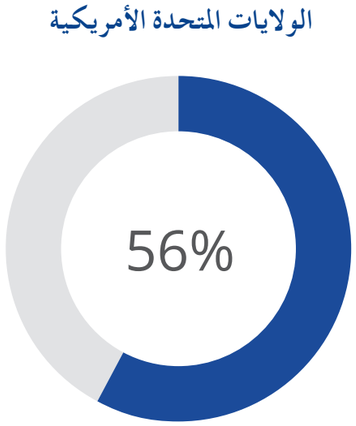

إجمالي الطلاب في عام 2019 (قبل أزمة كوفيد–19) = 100,585

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (*2019*)، تحليلات كوليرز *2022*

تشكل نسبة الدارسين في الخارج من الطلاب السعوديين عاملاً كبيراً في توفير التعليم العالي في المملكة؛ حيث وصل عدد الدارسين في الخارج في عام 2019 وفقاً لأحدث البيانات التي طرحتها الهيئة العامة للإحصاء، إلى 100,585 طالب، بانخفاض بنسبة 18% مقارنةً بـ 122,532 طالب في عام 2018.

كما انخفضت الأعداد بنسبة 49% أو ما يعادل 99,415 طالب مقارنةً بعام 2012/2013. ويسجل هذا العدد انخفاضاً كبيراً عن العدد المسجل في عام 2013/2014؛ حيث وصل عدد الدارسين في الخارج إلى ما يقارب 200 ألف طالب، معظمهم (بنسبة 87%) مبتعثين بتمويلٍ كامل من برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

- لم تؤخذ بيانات عامي 2021/2020 و2022/2021 بالحسبان نظراً لقيود السفر التي فرضت خلال أزمة كوفيد–19. وتوزعت أعداد الدارسين في الخارج عام 2019 بنسبة 56% (56,032 طالب) في الولايات المتحدة الأمريكية، يليها المملكة المتحدة بنسبة 15% (14,936 طالب)؛ في حين وصلت نسبة الطلاب المسجلين في منشآت تعليمية في الدول العربية إلى 10% (9,777 طالب)

- وانقسمت الأعداد المتبقية من الدارسين في الخارج بين جامعات مختلفة في كندا ودول أوروبية أخرى ودول آسيوية. وأشار التقرير الصادر عن معهد التعليم الدولي في عام 2017 إلى وجود عدد من العوامل التي تؤثر على طلبات قبول الطلاب للدراسة في مؤسسات تعليمية خارجية، ومنها انخفاض أسعار النفط وتقليل الإنفاق والتغيرات المتوقعة على برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، إلى جانب القيود التي تفرضها بعض الجامعات الأمريكية على الأهلية الأكاديمية للطلاب السعوديين ومجالات الدراسة المتاحة وعدم قدرة المؤسسات التعليمية الأمريكية على استقبال المبتعثين السعوديين

- تضم قائمة الدول التي شهدت أكبر انخفاض في عدد الطلاب السعوديين كلاً من كندا في المرتبة الأولى بنسبة (-67%)، تليها الدول الآسيوية بنسبة (-54%)، والدول العربية في المرتبة الثالثة بنسبة (-52%)

- يشكل طلاب الهندسة والتصنيع والإنشاء القسم الأكبر من السعوديين الدارسين في الخارج، وذلك بنسبة 31.6% (38,730 طالب)، ويليهم طلاب إدارة الأعمال والحقوق بنسبة 20.3% (24,860 طالب)، ثم طلاب الرعاية الصحية والاجتماعية بنسبة 17.1% (20,931 طالب)

- شهدت إدارة الأعمال والحقوق أكبر انخفاض في أعداد الدارسين في الخارج (39,086 طالب)، ثم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (13,067 طالب)، والرعاية الصحية والاجتماعية (9,435 طالب). ويشير هذا الانخفاض إلى ازدياد رغبة الدارسين في دراسة هذه المجالات على أرض المملكة

- يشكل طلاب درجة البكالوريوس النسبة الأعلى من الدارسين في الخارج بمعدل 55% (67,400 طالب)، يليهم طلاب درجة الماجستير بنسبة 22.5% (27,589 طالب)

- في حين ارتفع عدد المسجلين في برامج الدكتوراه بنسبة 30.1% (3,125 طالب)، وبرامج الدبلوم العالي بنسبة 106.3% (68 طالب). وانخفض عدد طلاب درجة البكالوريوس بنسبة 44% (52,931 طالب) ودرجة الماجستير بنسبة 41.9% (19,867 طالب)، ويشير هذا الانخفاض إلى ازدياد رغبة الدارسين في إكمال دراساتهم العليا في الخارج

- تفيد الأرقام السابقة بانخفاض متواصل في أعداد الدارسين في الخارج من الطلاب السعوديين، لاسيما طلاب إدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطلاب البكالوريوس والماجستير. ويشير ذلك إلى زيادة الطلب على فرص التعليم العالي، مما يمنح الجامعات التابعة للقطاع الخاص فرصة مميزة لتوسيع حضورها في المملكة

وترى كوليرز ضرورة توجّه القطاع الخاص بالمملكة لافتتاح فروع للجامعات العالمية على أرض المملكة كما هو الحال في مصر والإمارات، لاسيما للجامعات التي تضم أكبر عدد من الطلاب السعوديين حالياً.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تحليلات كوليرز *2022*

توقعات السوق لعام 2030

توقعات عدد السكان لعام 2030

تشير توقعات وزارة الاستثمار إلى زيادة سنوية بنسبة 2.5% في عدد السكان في المملكة وصولاً إلى 45 مليون نسمة مع حلول عام 2030.

المقتضيات المترتبة على قطاع التعليم العالي

يبلغ النمو السكاني وفقاً لوزارة الاستثمار نسبة 2.5% سنوياً، وعليه، من المتوقع أن يصل إجمالي عدد الطلاب المسجلين في التعليم العالي إلى 2.8 مليون طالب بحلول عام 2030 مقارنةً مع 1.97 مليون طالب جديد في عام 2022، **ما يفرض ضرورة توفير أكثر من 900 ألف مقعد دراسي جديد في المملكة بحلول عام 2030.**

يعدّ قطاع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وبشكلٍ مشابه قطاع التعليم من مرحلة رياض الأطفال وحتى التعليم الثانوي (K12)، أكبر سوق تعليم غير مختلط في منطقة الخليج العربيّ. وتشير البيانات الحالية إلى تسجيل 1.97 مليون طالب في معاهد التعليم العالي في جميع أنحاء المملكة في عام 2022. وتبلغ نسبة الطلاب المسجلين في المعاهد الحكومية نسبة 95% من إجمالي الطلاب، ما يسلط الضوء على هيمنة القطاع العام على قطاع التعليم العالي. ومن المتوقع أن يشهد هذا التوجّه تغييرات تدريجية تزامناً مع سعي الحكومة إلى تفعيل دور المؤسسات التعليمية الخاصة بالقطاع في محاولة لتعزيز دورها من مزود خدمة إلى جهة منظمة وميسِّرة، ما يوفر فرصاً جديدة للقطاع الخاص في السوق السعودية، أكبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

ويشهد قطاع التعليم العالي مرحلة تحوّل هامة في ظل إطلاق رؤية المملكة 2030، بهدف مواءمة حصائل التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

ترى كوليرز ضرورة توجه القطاع الخاص لافتتاح فروع للجامعات العالمية على أرض المملكة، كما هو الحال في الإمارات ومصر، لا سيما للجامعات التي تضم أكبر عدد من الطلاب السعوديين حالياً.

ويتعيّن على الجهات الناظمة الحفاظ على التوازن بين القطاعين العام والخاص، لضمان توفير أفضل الفرص التعليمية للجميع، ومراعاة التفاوت في الدخل لإتاحة التعليم أمام أكبر عدد من الأسر التي قد لا تكون قادرة على تحمل نفقات التعليم الخاص. ويشكّل وجود بيئة تنظيمية شفافة ومستقرة أمراً ضرورياً لتشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاع التعليم.

تمتلك كوليرز أكثر من 480 مكتباً دولياً وخمسة مكاتب إقليمية في كل من الرياض وجدة ومصر ودبي وأبوظبي تجمع سبل الابتكار العالمي والمعرفة الواسعة بالواقع المحلي لمساعدة المستثمرين والمطورين والمشغلين على تعزيز حضورهم على أرض المملكة والمنطقة.

480
مكتب

63
دولة

6
قارات

4.5 مليار دولار أمريكي
إيرادات

2 مليار
قدم مربّعة تحت إدارتنا

أكثر من 17,000+
مهني متخصص

نبذة عن كوليرز

تُعد كوليرز شركة عالمية رائدة في مجال تقديم الخدمات العقارية التجارية، ويعمل فيها أكثر من 17 ألف مهني متخصص في 63 دولة. وتقدم كوليرز مجموعة متكاملة من الخدمات للجهات المعنية في القطاع العقاري، بما في ذلك الملاك، والمستخدمين، والمستثمرين في مختلف أنحاء العالم، فضلاً عن حلول عالمية للمؤسسات، وخدمات الوساطة، وإدارة العقارات والأصول، وخدمات البيع والاستشارات في القطاع الفندقي، وتقدير القيمة، وخدمات الاستشارات والتقييم، والأبحاث القائمة على التحليلات والبيانات. وحصلت الشركة على المرتبة الثانية ضمن أبرز شركات العقارات التجارية في العالم في آخر استبيان سنوي من شركة ليبسي. تقدّم كوليرز خدمات استشارية رائدة من خلال مكاتبها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 1996.

بيان إخلاء المسؤولية

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذا التقرير من مصادر تعتبر موثوقة. وتهدف أي معلومات عن المشاريع، سواء كانت مالية أو غير ذلك، إلى توضيح نقاط معينة للحجج المطروحة ولا تشكل توقعات للأداء الفعلي. وعلى الرغم من بذل كل جهد ممكن لضمان دقة المعلومات، فإننا لا نقدم أي ضمانات بشأن دقة واكتمال المعلومات الواردة في هذا التقرير ولا تتحمل كوليرز أي مسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بالتوقعات أو الأرقام أو النتائج الواردة في هذا التقرير. ويجب عدم التعامل مع أي بيانات أو آراء على أنها نصيحة استثمارية أو تقييم، وعدم الاعتماد عليها لأغراض الاستثمار أو أي أغراض أخرى. ونشجع القراء على الرجوع إلى مستشاريهم المهنيين قبل التصرف استناداً إلى المواد الواردة في هذا التقرير.

لمزيد من المعلومات

منصور أحمد
المدير التنفيذي | الرعاية الصحية والتعليم
والشراكة بين القطاعين العام والخاص لدى كوليرز
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
+971 55 899 6091 / +971 50 66 88 239
mansoor.ahmed@colliers.com

كوليرز
الإمارات العربية المتحدة
Colliers.com

colliers.com